

تقرير

"تدهور صناعة الألبسة الأردنية يتسبب بفقدان آلاف الخياطين لوظائفهم"

إعداد

المرصد العمالي الأردني

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت

تشرين الثاني/ نوفمبر 2017

مقدمة

المتتبع لتاريخ صناعة الألبسة في الأردن، يجد أنها بلغت أوجها في عقدي الخمسينات والستينات، وامتد تألقها حتى بداية عقد التسعينات، حيث استمر اعتماد المجتمع المحلي بشكل شبه كامل على السوق المحلي باللجوء إلى الخياطين لتفصيل الملابس، ومع بداية الثمانينات ازدهر قطاع الألبسة نتيجة توجه عدد كبير من التجار للاستثمار به، فزاد عدد مشاغل الخياطة ليزيد، بطبيعة الحال عدد الخياطين العاملين في هذا القطاع.

تعرضت صناعة الألبسة المحلية لعدة ضربات ألقّت بظلالها السلبية عليه، فبعد أزمة الخليج 1991 تأثر القطاع قليلاً نتيجة الأحوال غير المستقرة التي اثرت على طبيعة الاستثمار فيه، وتآزم الحال بعد إقرار مجلس النواب الاميركي اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة في العام 1996، وبموجبها تم السماح بدخول الألبسة المصنعة في الأردن الى السوق الأمريكي دون فرض أي رسوم جمركية عليها، تشجيعاً لعملية السلام بين الأردن واسرائيل، حيث نتجت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة كملحق إضافي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأميركية الإسرائيلية للعام 1985، التي تنص بنودها على اعطاء ميزات تفضيلية معفاة من الرسوم للبضائع الاسرائيلية، التي تشمل أيضاً الصادرات القادمة من المناطق الصناعية المقامة في الاردن شريطة ان تحقق متطلبات قاعدة المنشأ.

نتيجة هذه الاتفاقية تم التوسع في بناء مصانع الألبسة في المناطق الصناعية المؤهلة، ومن جهة أخرى اتجه أغلب أصحاب المشاغل الى استيراد الالبسة من دول اوروبية ومن الصين وتركيا حيث تكون التكلفة المالية أقل من انتاج قطعة الملابس محلياً، وهذا أسفر عنه اغلاق عشرات مصانع ومشاغل الالبسة الاردنية الصغيرة، المقامة خارج حدود المدن الصناعية، نتيجة توجه عدد كبير من أصحابها الى الاستثمار داخل المدن الصناعية المؤهلة للاستفادة من الاعفاءات الضريبية وغيرها من المزايا، ليسفر عن ذلك خسارة مئات الخياطين لوظائفهم، قابله رفضهم للعمل داخل مصانع المدن المؤهلة بسبب تدني الأجور فيها وتفضيل إدارات المصانع تشغيل عمال أجنبي لانخفاض تكلفة تشغيلهم بحال مقارنتها بتكلفة تشغيل العامل الأردني.

ورافق توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، توقيع الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة عام 1997 والتي تنص بنودها على اعفاء المنتجات الصناعية الأردنية المنشأ المصدرة الى أسواق دول الاتحاد الاوروبي من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، في المقابل أعفى الأردن مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية¹.

ولمواكبة الالتزام باتفاقيات الشراكة، أجرى الاردن حزمة تعديلات على عدة قوانين سواء قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي، وقوانين الاستثمار ما شجع المستثمرين الاجانب لبدء فتح مصانع في المناطق الصناعية المؤهلة والاستفادة من حجم كبير من الاعفاءات الضريبية والجمركية.

بالنسبة للخياطين الأردنيين، شكل إعفاء الأردن لمستورداته من الرسوم الجمركية ضربة قاضية، حيث اغرق التجار والمستوردون السوق بالألبسة الصينية وغيرها من الماركات الأوروبية، بسعر تنافسي جداً ويقل كثيراً عن أسعار الملابس المحلية ما جعل قدرة الخياط الأردني على منافسة هذا الوضع معدومة ليضطر اغلبهم الى اغلاق مشاغلهم وترك المهنة او القبول بشروط عمل متدنية جدا تتضح ابرز ملامحها بضعف الاجور.

سيلقي هذا التقرير، الذي استند في المعلومات الواردة فيه الى إجراء بحث مكتبي حول قطاع الالبسة في الأردن، واجرى معدوه عدة جلسات مع مجموعات من الخياطين، فضلاً عن مقابلات فردية سواء بالاتصال او بالمقابلة الشخصية مع بعض الجهات المطلعة على هذا القطاع، الضوء على كافة جوانب مهنة الخياطة في الأردن، وما تعانيه من معيقات ومصاعب، حيث سيتطرق اولاً لذكر أرقام واحصائيات تبين اعداد المشاغل وعدد العاملين فيها، ثم سيتحدث عن ظروف العمل في هذا القطاع، وما هي التحديات التي تواجهه لينتهي بوضع عدد من التوصيات، التي يرى معدو التقرير، أنه بحال الأخذ بها، سينعكس ذلك ايجاباً على ظروف عمل ومعيشة الخياطين.

¹ <https://goo.gl/MiAmsw>

أرقام وإحصائيات

يصل عدد مشاغل الخياطة، المتوزعة في كافة أرجاء المملكة، اليوم، حوالي (2000) مشغل، تتركز ثلثها في العاصمة عمان حيث يوجد فيها حوالي (650) مشغلاً، في حين كان عدد المشاغل عام 2007 حوالي (7000) مشغل².

ويشمل قطاع الألبسة صناعات الألبسة والمحيكات والمنتجات الجلدية، التي تتفرع الى صناعة الغزل والخياط، الأنسجة والأقمشة، الأقمشة غير المنسوجة، السجاد والموكيت وأغطية الأرضيات النسيجية، المطرزات والأنسجة يدوية الصنع، الأقمشة المحاكاة أو الكروشية ومنتجات التريكو، الملابس الجاهزة واكسسوارات الملابس، المنسوجات غير الألبسة: المناشف، ملاءات الأسرة، الستائر، الحقائب المنسوجة، الخيم، منتجات الجلود الأحذية والحقائب الجلدية.

بالنسبة لعدد العاملين في هذا القطاع، فبعد ان كان يشغل أكثر من (21) الف عامل عام 2007،³ لا يزيد عدد العاملين في المشاغل المحلية، اليوم، عن (8000) عامل، وبذلك، تُظهر هذه الأرقام الحال المتدهور الذي وصل اليه القطاع والذي أجبر منتسبيه إلى هجره والبحث عن أرزاقهم في أماكن أخرى.

اللافت أكثر أن مجموعات التركيز والاتصالات مع العاملين في القطاع أظهرت أن الخياطين الأردنيين العاملين حالياً في المشاغل المحلية لا يزيد عددهم عن (25%) في حين يسيطر العمال المهاجرين، واغلبهم من الجنسية البنغالية الهاربين من المدن الصناعية ولا يحملون تصاريح عمل، على فرص العمل في قطاع الخياطة، حيث يفضل أصحاب المشاغل تشغيلهم لقبولهم بظروف عمل متدنية، يقبلونها على مضض، في حين لا يستطيع العامل الأردني قبولها كونها لا توفر له ابسط احتياجاته الأساسية.

بالنسبة للناث في قطاع الألبسة المحلي، فانهن يشكلن ما يقرب (20%) من إجمالي حجم العمال وينحصر عملهن عادة في أعمال "التشطيب" للقطعة، وتشير مقابلات العمال الى انه يوجد قاصرين وقاصرات يعملون في هذا المجال تتراوح اعمارهم ما بين 12- 15 عاماً، وتشكل نسبتهم حوالي 5%.

مأمون صيدم واريح دياب، "دراسة قطاع تجارة الاقمشة والالبسة .. واقع وتطلعات"، 2008²

المرجع السابق³

ما يؤكد دخول قطاع الخياطة المحلي للانعاش منذ سنوات، معلومات صادرة عن النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج تؤكد انه ما لا يقل عن (1200) مشغل اغلق ابوابه مع حلول عام 2000، ما اسفر عن ارتفاع نسبة البطالة بين الخياطين المحليين الى 60% وتراكت الديون على الكثير من المصانع، وأصبحت آلاتها في وضع السكراب بلا تشغيل أو صيانة في مقراتها الفارغة من العمل. وتحول عدد من أصحاب المصانع إلى تجار ومستوردين من مناطق شرق آسيا. وبسبب ازدياد حجم الاستيراد من تلك المناطق، وعدم وجود رقابة على الاستيراد أو قوانين تحمي الصناعة المحلية، غرقت السوق الأردنية بالبضائع الرخيصة التي لا تقوى الصناعة المحلية على منافستها بأي حال من الأحوال، مما أثر سلبياً في إنتاجية المصانع المحلية.⁴

ظروف العمل

الأجور

تعتبر مهنة الخياطة من المهن التي كانت تتدرج منذ عشرات السنين تحت قطاع الاقتصاد غير المنظم، فعلى مدار عشرات السنوات، عمل الخياطين بنظام القطعة وليس بأجر شهري ثابت، وهذا يعني أن الخياط يحصل أجراً تحدده عدد قطع الملابس الذي انتجها يومياً، وهذا يعني أنه غير مشمول بالضمان الاجتماعي وغير مؤمن صحياً، فضلاً عن انه لا يتمتع بالعطل او الاجازات.

يقول الخياطون، ممن تمت مقابلتهم لغاية إعداد هذا التقرير، إن الخياط يبقى في مهنته عشرات السنين ولا يتغير أجره، ويتساوى الخياط ذو الخبرة مع الخياط القديم، مبينين ان اجرة انتاج قطعة ملابس يتقاضون عليها من 60 قرشاً الى دينار، حسب صعوبة انتاجها.

يبين الخياطون انه في السابق كان حجم العمل كبير جداً وكان الخياط يحصل يومياً من 25 ديناراً الى 35 ديناراً، نتيجة وجود اقبال على تفصيل الملابس، لكن مع بداية اغراق السوق بالملابس التركية والصينية تدهور حالهم واغلب المشاغل تم اغلاقها.

⁴ <https://goo.gl/bgUA6A>

شهادة

محمد/ خياط

"أنا معيل لعائلة عددها خمسة أفراد، عندي ثلاث بنات يدرسن في الجامعة، أعمل في مهنة الخياطة منذ ثلاثين عاماً، اليوم اضطر للعمل في ثلاثة مشاغل يومياً حتى أستطيع تأمين مبلغ 12 دينار يومياً، وهذا سببه أن المشاغل ليس عليها اقبال، سابقاً كان دخلي الشهري لا يقل عن 1000 دينار شهرياً، وهذا مكنتني من إعالة وتعليم سبعة اخوات جميعهن تخرجن من الجامعة، اليوم لا أستطيع تأمين رسوم الجامعة لبناتي، بل لا أستطيع توفير متطلبات الحياة الأساسية لعائلي، ليس لدي راتب ضمان لأننا عمال بالقطعة، وإذا مرضت أنا أو أحد أبنائي لا أستطيع تأمين ثمن الدواء أو حتى دفع كشفية الطبيب".

يقول الخياطون أن معظمهم يسكنون بالايجار، وبعضهم لم يدفع ايجار بيته منذ شهور ومهدد بالطرد، بل إن أحدهم انفصل عن زوجته، ووزع أطفاله الأربعة على بيوت أشقائه بعد أن فقد الأمل بإيجاد عمل وتدهورت أحواله المادية.

الخياطون لفتوا أن العمل في الخياطة عمل موسمي، حيث يعملون في فترات معينة فقط، مثل قبل موسم الأعياد وبداية موسمي الشتاء والصيف، وفي السابق كانوا يستطيعون تأمين المال حتى وإن عملوا لاشهر قليلة خلال العام، لكن الآن العمل شبه معدوم، وبذلك حتى في فترة المواسم لا يستطيعون توفير مبلغ مالي قليل.

حالياً، يستلم الخياط أجرته أسبوعياً، وتتراوح قيمتها من بين 30 الى 70 ديناراً في أحسن الأحوال، مع الإشارة الى ان هذا المبلغ يحصله من يعمل في أكثر من مشغل ويكون العمل في النهار والليل.

ساعات العمل والاجازات

نظراً لأنهم يعملون بالقطعة، فهذا يعني اضطرارهم لتكثيف ساعات عملهم، ويؤكد الخياطون أن ساعات عملهم اليومية لا تقل عن 14 ساعة يومياً، ونظراً لقلّة العمل في المشاغل، حيث يقتصر عمل مشغل يوجد فيه 30 آلة خياطة، على تشغيل أربع آلات فقط، وبمعدل انتاج (40) قطعة ملابس يومياً وبحال تم توزيع أجرة انتاجها على أربعة عمال فهذا يعني ان يحصل كلا منهم على مبلغ يتراوح ما بين 7 إلى 10 دنانير، وهنا يتحدث الخياطون عن المشاغل التي يصنف عملها بالممتاز نسبياً، وفي مواسم معينة فقط، أما بقية المشاغل فلا تحتاج لأكثر من خياط واحد يومياً يعمل فيها حوالي 14 ساعة يومياً، لتحصيل أجر أسبوعي لا يزيد عن 75 ديناراً.

ورغم ان تعديلات قانوني العمل والضمان الاجتماعي تلزم المنشآت الصغيرة، حتى التي يعمل فيها عامل واحد، على تسجيله في الضمان الاجتماعي واعطائه حقوقه العمالية من اجازات سنوية ومرضية، وان يعمل ثمان ساعات يومياً وان تحسب الساعات الإضافية بأجر يعادل 150% من أجره المعتاد، لكن هذا لا يأخذ منه الخياطون شيئاً.

أغلب الخياطين يعملون في ساعات الصباح في مشغل لمدة ست ساعات، ومن ثم ينتقلون للعمل ليلاً في مشغل آخر لتحسين دخلهم لأن اغلب المشاغل لا يتوفر فيها عمل كاف، وهذا يعني ان يقضي الخياط اكثر من 18 ساعة يومياً ما بين المواصلات والعمل في المشغل.

الضمان الاجتماعي

رغم أن تعديلات قانون الضمان الاجتماعي التي أقرت عام 2008 تلزم أي منشأة تستخدم عاملاً فأكثر بتسجيله تحت مظلة الضمان الاجتماعي، إلا أن غالبية الخياطين أكدوا انهم غير مشمولين بالضمان الاجتماعي رغم انهم يعملون في مشاغل مرخصة، مع التأكيد ان عدم تسجيل المشاغل لعمالها يعتبر صاحب العمل في هذه الحالة مخالفاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي مما يضطر المؤسسة لاتخاذ

الإجراءات القانونية بحقه بما في ذلك تقدير المبالغ (الأجور الشهرية للعمال) وفرض الغرامات والمبالغ الإضافية المترتبة عليه بموجب أحكام قانون الضمان.

يقول العمال انه حتى قبل اقرار تعديلات قانون الضمان الاجتماعي لعام 2008 وعندما كان القانون ينص على شمول المنشآت التي تستخدم خمسة عمال فأكثر، كانوا ايضاً غير مسجلين في الضمان الاجتماعي ومن يعترض يكون الطرد مصيره، وهذا يعني ان مهنة الخياطة لا مستقبل تأمين لها حيث لا يتسفيدون من التأمينات التي توفرها مؤسسة الضمان الاجتماعي كالراتب التقاعدي وتغطيتهم بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل والتأمينات الأخرى.

العدد القليل من الخياطين، المشمولين في الضمان الاجتماعي قالوا ان صاحب العمل يجبرهم على ان يسجلوا في الضمان في الحد الأدنى للاجور البالغ (220) ديناراً، بحيث يتم اجبارهم على توقيع مخالصة اسبوعياً تؤكد انهم يتقاضون اجرا يصل مجموعه (220) دينار شهرياً، في حين ان اجورهم الشهرية بحال جمعها تزيد عن ذلك.

شهادة

خضر/ خياط

"أعمل منذ عشرين عاماً في هذا المهنة، وسنوات تسجيلي في الضمان لا تزيد عن أربع سنوات، حيث عملت لمدة تسع سنوات في أحد المشاغل، وكنت اعتقد انني مسجل في الضمان الاجتماعي وكان صاحب المشغل يخصم كل اشتراك الضمان مني وهو لا يدفع النسبة التي يجب ان يدفعها، وبعد ان تركت العمل لديه اكتشفت انه لم يسجلني في الضمان سوى تسعة اشهر فقط، وعندما ذهبت اليه وقلت له انني ساشتكي عليه اقنعني بعمل تسوية بأن يدفع لي بقية السنوات، فقبلت، ولكن عاد لتغيير رأيه ولم يدفع لي إلا عن عامين فقط".

يقول العمال انهم في السابق كانوا لا يابهون لفكرة تسجيلهم في الضمان الاجتماعي لان دخلهم كان جيداً، اما الآن فهم بأمس الحاجة لذلك.

السلامة والصحة المهنية

نظراً لتعاملهم مع آلات ثقيلة، ومقصات ومكوى وغيرها من المعدات، فضلاً عن احتمالية وقوع حرائق قد تكون كبيرة نظراً لسرعة احتراق الأقمشة، يحتاج العاملون في المشاغل لتوفير شروط السلامة والصحة المهنية، لكنهم يؤكدون ان سلامة العامل هي مسؤوليته فقط دون صاحب العمل، حيث لا يتعرف صاحب العمل، في اغلب الحالات، على العامل بحال تعرضه للاصابة، وحتى وان احتاج لدخول مستشفى او توفير علاج فإن العامل يتكفل بذلك، وبحال اضطرته اصابته لملازمة البيت لفترة فانها تكون على حسابه، وهذا حال غالبية العاملين في مشاغل الخياطة.

شهادة

مروان / خياط

"تعرض زميلي لحرق من الدرجة الأولى في ساقه نتيجة وقوع المكوى عليه، واضطر للبقاء في المستشفى لمدة أسبوعين، صاحب العمل لم يتعرف على شيء سواء أجور المستشفى، أو اعطاء الخياط اجرتة خلال فترة اقامته في المستشفى، أو توفير دواء له بعد خروجه، والصادم اكثر انه بعد خروجه من المستشفى رفض صاحب المشغل ارجاعه الى العمل بحجة انه "مهمل".

ويعاني الخياطون من اوجاع مزمنة في الظهر والايدي، ناتجة عن عملهم لساعات طويلة، فضلاً عن معاناة بعضهم، ممن يعملون في التطريز لآلام في العيون.

هيمنة العمال الوافدين على المهنة

مع بدء تأسيس المناطق الصناعية المؤهلة، والتي تعمل 97% من مصانعها في مجال الغزل والنسيج، لجأ أصحابها الى استقدام العمالة الأجنبية للعمل فيها نظراً لأن تكلفة تشغيلهم أقل من تكلفة تشغيل العامل الأردني، وبذلك يهيمن العمال المهاجرين على العمل في المناطق الصناعية المؤهلة.

ويبلغ عدد الشركات العاملة في مناطق المصانع المؤهلة (66) شركة موزعة على ست مناطق صناعية، حيث يعمل فيها (62191) عاملاً وعاملة، ليلعب عدد الأردنيين منهم (16599) عاملاً وعاملة منهم (12427) من الاناث، في حين يبلغ عدد العمال الأجانب (45592) عاملاً وعاملة منهم (32428) من الاناث، ما يعني أن أغلبية العمالة في المصانع هي من الإناث.

مدينة الحسن الصناعية وحدها تضم (30) شركة، في حين يوجد في مدينة سحاب الصناعية المؤهلة (19) شركة، و(13) شركة في الضليل لتتوزع باقي الشركات في المناطق الأخرى.

77% من العاملين في المصانع هم من العمال المهاجرين، في حين كانت تشكل أكثر من ذلك سابقاً، إلا أن وزارة العمل اتفقت عام 2013 مع جمعية مصدري الألبسة، على إلزام مصانع المناطق الصناعية المؤهلة على زيادة نسبة الأردنيين العاملين فيها من 20% إلى 25%.

ورغم المحاولات الحكومية لتشجيع الأردنيين للعمل في المصانع إلا أن تقارير وزارة العمل الخاصة برصد عدد العمال في المناطق الصناعية المؤهلة تثبت أن النسب للعمالة الأردنية تتراوح ما بين 19% إلى 23%، ما يشير إلى انخفاض الإقبال الأردني على العمل في المصانع.

ويمكن أن نعزو سبب ذلك لعدم توفر شروط العمل اللائق في هذه المصانع، ما يجعل إقبال الأردنيين على العمل فيها منخفضاً، حيث أن أغلب المصانع لا يتجاوز الأجر الشهري فيها الـ (220) ديناراً، فضلاً عن طول ساعات العمل وإجبار العمال على العمل أيام العطل والاجازات الأسبوعية، وعدم إعطائهم البدل المناسب لقاء العمل الإضافي، فضلاً عن سوء المعاملة التي يلقاها العمال في بعض المصانع، ناهيك عن عدم توفر شروط الصحة والسلامة المهنية.

وتوجد المناطق الصناعية المؤهلة في كل من إربد، الضليل، التجمعات الصناعية في سحاب، القسطل، الكرك، زي.

ومع شبه انعدام فرص الخياطين الاردنيين من العمل في المناطق الصناعية لمؤهلة، التي كانت سبباً رئيسياً، عند انشائها، لخسارة شريحة كبيرة من الخياطين لعمالهم، يعاني الخياطون من ازمة كبيرة جدا تتمثل في تسرب العمال المهاجرين، واغلبهم من الجنسية البنغالية، من المصانع وعمالهم في المشاغل الاردنية واغلبهم تصاريح عملهم منتهية، وبذلك هم من المخالفين.

ويؤكد الخياطون ان ظاهرة أخرى جديدة سيطرت على قطاع الخياطة المحلية، قضت على فرص عملهم، تتمثل في لجوء بعض التجار لفتح مشاغل غير مرخصة، حيث يستأجرون بيتا او مستودعا يستقبلون فيه العمال البنغال للعمل كخياطين، حيث يغلغون عليهم باب المستودع طوال اليوم لحين انتهاء العمل، وبعض العمال من البنغال يتخذ المستودع مكانا للسكن، وهذا امر يفضله أصحاب العمل كونه يعطي اجوراً قليلة جداً للعمال البنغال، ويخصم منهم مقابل نومهم في المستودع.

يقول الخياطون ان العامل البنغالي يقبل باجرة (25) قرشاً على القطعة في حين يتقاضى الاردني ما لا يقل عن (70) قرشاً، وبذلك يفضل صاحب العمل العامل البنغالي.

ويستغرب الخياطون من عدم وجود تفتيش ورقابة من قبل وزارة العمل والجهات المختصة على انتشار هذه المشاغل غير المرخصة، فضلاً عن وجود العمال الوافدين بشكل كبير في الاحياء التي تنتشر فيها هذه المشاغل ويستطيع ايا كان ملاحظة ذلك.

شهادة

علي/ خياط

"في منطقة ماركا وحدها وفي حي واحد فقط يوجد عشرات المشاغل غير المرخصة، التي تشغل العمال الوافدين، وتسرب الوافدين من العمل في المدن الصناعية وعمالهم في هذه المشاغل كان الضربة القاضية لنا

كعمال اردنيين، نحن لسنا ضد العمال الوافدين فهم ايضا هربوا من البؤس والظلم في المصانع، لكن يجب ان يتم تفعيل القوانين بحيث يأخذ كل عامل حقه، بالطبع صاحب المشغل سيفضل العامل الوافد لانه يشغله في ظروف عبودية، وهو سيقبل لتوفير لقمة العيش".

مشكلة اخرى تحدث عنها الخياطون، يعاني منها من يعمل في المشاغل المرخصة، حيث تلجأ بعضها لعدم تسجيل كل العمال في الضمان الاجتماعي، بل ان احدى الخياطات قالت انها تعمل منذ 15 عاما في المهنة ولم يتم تسجيلها في الضمان الاجتماعي، لتضطر مؤخراً للتسجيل في تأمين ربات البيوت رغم انها على رأس عملها.

ويلجأ بعض أصحاب المشاغل الى استقدام عمال من الجنسية المصرية، نظراً لقبولهم بظروف عمل متدنية، ونظراً لان وزارة العمل تشترط وجود ما لا يقل عن عشرة عمال في المنشأة التي ترغب باستقدام عمال مهاجرين، وان لا يتوفر العامل الاردني لتغطية النقص في المنشأة، تلتف المشاغل على هذه الشروط من خلال نشرها اعلان في الصحف تعلن فيه عن حاجتها لخياطين اردنيين وتضع راتب لا يزيد عن 220 ديناراً، وهو الامر الذي يرفضه الخياطين الاردنيين كونه لا يكفي لسد حتى ابسط احتياجاتهم، وبعد ذلك يرفق المشغل الاعلان مع اوراق طلب الحصول على أذن بالاستقدام، الامر الاخطر ان المشغل وعند استقدامه للعمال المصري فانه يجبره على دفع قيمة مضاعفة لثمن استصدار التصريح، رغم ان قانون العمل يلزم صاحب العمل بدفع قيمة رسوم استصدار التصريح لعمال مهاجر.

يقول أحد الخياطين انه من المعروف ان صاحب المشغل يدفع رسوماً تصل الى 300 دينار لاستقدام عامل مصري، ولكن عندما يصل يقول له ان عليه دفع 900 دينار بدل رسوم استصدار تصريح عمل له، وهذا يعني ان بعض اصحاب المشاغل يعتبرون استقدام العمال الوافدين للعمل في المشاغل تجارة تصاريح، وليس حاجة فعلية له، لا يغطيها العامل الاردني.

التوصيات

- إعادة النظر بمختلف اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها الأردن مع العديد من الجهات والحكومات بما يحمي صناعة الألبسة الوطنية على اعتبار ان القطاع يمتلك قيماً اضافية كبيرة تعزز متانة الاقتصاد الوطني وتوفر الاف فرص العمل.
- التسريع في عملية تحويل المنشآت العاملة تحت مظلة الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم عملاً بالاطار الوطني لتحويل الاقتصاد غير المنظم الى المنظم، الذي تم اقراره مع منظمة العمل الدولية والشركاء المحليين من أصحاب أعمال ونقابات عمالية، بما يضمن توفير شروط العمل اللائق لكافة العاملين في هذا الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص العاملين في صناعة الالبسة الوطنية.
- تفعيل التفتيش والرقابة من قبل وزارة العمل لضمان احترام معايير العمل المختلفة من أجور، ساعات عمل، وشروط صحة وسلامة مهنية وتطبيق تعليمات تشغيل العمالة المهاجرة ضمن الحصص والنسب المئوية المسموح تشغيل العمال المهاجرين بها، اضافة الى تفعيل اجراءات تنظيم سوق عمل العمالة المهاجرة لمنع انتقال العمال المهاجرين من قطاع إلى آخر حماية لمصالح العمال الأردنيين.

أحصائيات خاصة بالنقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج.